مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد 2 – ديسمبر 2019
OEB Univ. Publish. Co.

النظام الإنتخابي الحصصي بين المسار نحو تأنيث السلطة ومصادرتها

The quota electoral system between the path towards the feminization and confiscation of power

الباحثة. مريم عشي، جامعة تبسة، الجزائر.
meriem.achi@univ-tebessa.dz
د. المولدي عاشور، جامعة تبسة، الجزائر.
mouldisocio2@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2019/09/29)، تاريخ التقييم:(2019/11/16)،تاريخ القبول:(2019/12/02)

ملخص :

نهدف من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهم أهداف وغايات النظام الانتخابي الحصصي وإبراز مدى مساهمته في تحقيق التمكين السياسي للمرأة فعلا أم يهدف إلى مصادرة إرادتها وأدائها، وباعتبار الانتخاب من أهم وسائل الممارسة السياسية الحديثة والديمقراطية وأنه الطريق الموصل للسلطة السياسية فالترابط بين طبيعة النظام السياسي وتبني نظام الحصص في الانتخابات يطرح العديد من التساؤلات الجوهرية من حيث هو توجه نحو الديمقراطية ومحاولة لتأنيث السلطة أم هناك أهداف أخرى وراء تبني نظام منح المرأة مقاعد في المجالس المنتخبة.

الكلمات المفتاحية: النظام الانتخابي الحصصي، تأنيث السلطة، السلطة السياسية، التمكين السياسي، مصادرة السلطة.

Abstract :

Through this article, we shed light on the most important goals and objectives of the quota electoral system and highlight the extent of its contribution to the realization of the political empowerment of women or aims to confiscate their will and performance, as the election is one of the most important means of modern political practice and democracy and it is the road to political power, the interdependence between the nature of the political system and the adoption quotas and an attempt to feminize mediation or are there other goals.

Key words : The quota system, the feminization of power, political empowerment.

* **المؤلف المراسل: الباحثة. مريم عشي، الإيميل: meriem.achi@univ-tebessa.dz**

مقدمة:

يقتضي الترابط الوظيفي بين إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي للمرأة توسيع في مجال المشاركة السياسية وتفعيل دور المرأة في ميدان العمل السياسي، وهو ما عملت الجزائر على تحقيقه خاصة بعد سنة 1988 والتي تعرف بمرحلة التحول الديمقراطي والذي حاولت فيه مختلف القوى الفاعلة تغير نمط السلطة ودخول مرحلة جديدة تؤسس لنظام يقوم على الديمقراطية، فسعت لتفعيل آليات قانونية تساعد في ترقية المشاركة السياسية للمرأة، وأبرز النصوص القانونية التي عالجت قضية ترقية المشاركة السياسية للمرأة هو التعديل الدستوري لسنة2008 والذي فتح الباب للمشاركة الواسعة للمرأة في المجالس التشريعية المختلفة، حيث جاء في المادة 31 مكرر ضرورة ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ونفس القاعدة نص عليها التعديل الدستوري لسنة 2016 في مادته 35 والمادة36 والتي جسد فيها ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل، ثم توج كل ذلك بالقانون العضوي للانتخابات تحت رقم03/12 الذي ينظم ويحدد آليات مشاركة المرأة في الانتخابات للمجالس المحلية والولائية والبرلمانية فوضح بالتفصيل طريقة توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة وحدد نسبة الحصص الواجب احترامها في قائمة الترشيح وعدد المقاعد بحسب النسب المئوية المحددة، وبين مؤيد ومعارض لهذا النظام أصبح تواجد المرأة في المشهد السياسي أمر واقع أوصلها إلى قبة البرلمان ومنه إلى مراكز اتخاذ القرار السياسي وتتبلور إشكالية الدراسة من خلال طرح تساؤل جوهري رئيسي وتساؤلات فرعية:

– التساؤل الرئيسي:

إن طبيعة السلطة السياسية الذكورية في المجتمع الجزائري والتي تبنت النظام الانتخابي الحصصي وجعلت من المرأة شريك في العملية السياسية وفي ممارسة السلطة، يطرح الإشكال الرئيسي المتمثل في التناقض الواضح بين طبيعة السلطة الأبوية وما تقتضيه من تهميش لدور المرأة وما تفرضه من هيمنة ذكورية من جهة، وطبيعة النظام الانتخابي الحصصي وما يهدف إليه من تمكين للمرأة في المجال السياسي من جهة أخرى، فكيف يتم التعامل مع هذا التناقض وما مبرراته؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي أهم التساؤلات الفرعية التالية:

– ما الغاية من تبني هذا النظام؟ هل لجعلها شريك شاهد على ديمقراطية السلطة...أم مسعى حقيقي نحو تقوية المرأة وتمكينها من المنافسة لاستحقاق السلطة في إطار عملية التداول السلمي عليها؟

– كيف يمكن تكييف النظام الانتخابي الحصصي؟ قولبة جديدة لدور المرأة في المجتمع أم تغيير اجتماعي تدريجي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اقترحنا الفرضية التالية:

– إن النظام الانتخابي الحصصي وعلى عكس ما يظهر منه أنه توسيع لحظوظ المرأة في المشاركة السياسية فهو في حقيقته مصادرة وتضييق لخياراتها السياسية وذلك لامتنانها الدائم للسلطة التي منحتها الحق في التواجد في المجالس التشريعية وعليه فولاؤها دائم للسلطة التي حققت لها ذلك ففرض النظام الانتخابي الحصصي تغييب لإرادة المرأة ذاتها في تحديد خيارتها وهو فقط يهدف لإضفاء طابع الشرعية على النظام السياسي القائم.

ونحاول مناقشة هذه الفرضية والتحقق من صدقها من خلال إتباعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقتضيه التحليل السوسيوسياسي وتفكيك عناصر ومتغيرات البحث وإعادة تركيبها للوصول لمناقشة علمية للدراسة، ويحظى موضوع الممارسة السياسية للمرأة بأهمية بالغة في مختلف المجتمعات ومناقشة النظام الانتخابي الحصصي كآلية لتمكين المرأة يقربنا من معرفة أهم خصائص هذا النظام ومدى نجاعته، والدراسة في الاجتماع السياسي ليست يوتوبيا خيالية لذا حاولنا ربطها بالواقع السياسي في الجزائر من خلال تحليل طبيعة السلطة السياسية فيه باعتباره ميدان وبيئة وغاية في نفس الوقت لأي عمل سياسي.

وتطرقنا في دراستنا للعناصر الموالية:

– مفاهيم الدراسة.

– إيديولوجية السلطة السياسية في الجزائر.

– النظام الانتخابي الحصصي قولبة جديدة لدور المرأة في المجتمع.

– خاتمة.

2. مفاهيم الدراسة:

1.2:النظام الانتخابي الحصصي: هو نظام يسعى لزيادة الحصص ونسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وهو ما يسمى "بالتمييز الإيجابي"، وهناك ثلاث أشكال للكوتا وهي:

الكوتا القانونية أو الدستورية والتي يتم من خلالها تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية، وهناك الكوتا الترشيحية التي قد تكون مقننة فتجبر الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها والشكل الثالث للكوتا هي الكوتا الطوعية التي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون وجود نص قانوني ملزم. (برنامج أكاديمية المشاركة السياسية للنساء، 2013)

2.2 :السلطة السياسية: هي نوع من أنواع السلطات الاجتماعية التي تحكم التجمعات البشرية، وهي أرفع السلطات الاجتماعية التي تدير المجتمع المدني وتدبر تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة التي تؤلفه بشكل يكفل بقائها مندمجة بالمجموع الكلي "النظام" ويوفر لها الطواعية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية والاعتراف لها بهذا الدور مما يعني تأكيد سيادة هذه السلطة. (لابيار،1977، ص 50)

وهي قوة نظامية وشرعية في مجتمع معين مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع. (غيث، 1991، ص، 32)

3.2 :تأنيث السلطة: ظاهرة حديثة ارتبطت بالإصلاحات السياسية للدول السائرة نحو الديمقراطية، من خلال انخراط النساء في مهن كانت حكرا على الرجال مثل المجال العسكري والأمن وغيرها، ثم سارت النسوة نحو المجال السياسي وأصبحن يغلبن على المشهد السياسي في أغلب المناسبات، من انتخابات أو إصلاحات وتغيير أو حتى الاحتجاجات، ولقد أطلق الباحث فرانسيس فوكوياما نظريته حول تأنيث المستقبل، يدعو فيها إلى ضرورة إعادة السلطة للمرأة وأن وصول المرأة للقرار السياسي يحقق الأمن. (الإستثمار،موقع إلكتروني)

3. إيديولوجية السلطة السياسية: إن ظاهرة السلطة السياسية هي جزء من حركية تاريخية واجتماعية شاملة تتطور باختلاف المراحل والأزمنة وترتبط بمؤسسات الدول والجماعات، وتتشكل ظاهرة السلطة السياسية عبر التاريخ من المفاهيم والمصطلحات وهي تشكل جزءا أساسيا في البناء النظري والمنهجي لأي فكرة ولأي مذهب أو نظرية، لأنها تختزن مضامين وتصورات وتحدد دلالاتها، والسلطة عموما هي نظام محدد من العلاقات مع ذاتها أو مع الأشياء والأشخاص الآخرين وهي تتجه إلى تعديل وضع معين بواسطة فعل مزود بطاقة وهو ما يجعل من السلطة طاقة حية لا ساكنة. (نصيف،1995، ص7)

إن السلطة كمفهوم وحقيقة واقعية وخبرة إنسانية هي قائمة في ذهن الناس وهي فكرة تأخذ كينونتها على النحو الذي يفكر به الناس، و لذلك كان لكل مجتمع السلطة التي يستحقها والتي تصنع منه كيانا يتطابق وفكرته عنها، والشكل الأصلي للسلطة يظهر في قدرة طرف أعلى على توجيه طاقة الطرف الأدنى من أجل الحصول على نتيجة معينة سواء كانت للقيام بفعل أو الامتناع عنه (صيمود ،2009،ص ص21-22)

وإن ارتباط السلطة بالسياسة يرتبط بغايات اجتماعية معينة، وقد ضرب بوردو مثال لذلك:

فبيار وبول يتنازعان للإستئثار باللعب بالكرة، فقام بيار بأخذها من بول ليلعب بمفرده، فإذا خضع بول لرغبة بيار يكون هذا الأخير قد مارس سلطته ويهدف من خلالها إلى تحقيق غاية أنانية هي الاستئثار بالكرة، وهكذا تقوم طبيعة السلطة بحسب الهدف من وراء ممارستها، ولذلك يمكن القول أن السلطة السياسية تتعلق بكل واقعة أو تصرف أو موقف يترجم علاقات السلطة والطاعة القائمة في جماعة إنسانية من أجل غاية مشتركة.(IBID, P,40)

إن السلطة السياسية هي ميزة التجمعات الإنسانية التي تفرقها عن القطيع، فيعيش الإنسان ضمن تنظيم اجتماعي سواء على المستوى الضيق الأسري أو على المستوى الاجتماعي الكبير المتمثل في الدولة، كتنظيم سياسي وقانوني، ويعرفها أندريو هوريو بأنها:"طاقة إرادية تظهر عند من يتولون مشروع

حكم جماعة إنسانية تسمح لهم بفرض أنفسهم بفضل علو القوة والاختصاص وهي مع أنها سلطة واقع بسبب ارتكازها على مجرد القوة المحضة إلا أنها يمكن أن تتحول إلى سلطة قانون من خلال رضا المحكومين عنها"(HAURION,p 106)

ويعرفها بوردو: "أنها قوة في خدمة فكرة وهي تتولد من الوعي الاجتماعي وتكرس لقيادة الجماعة في البحث عن الخير المشترك وقادرة عند الاقتضاء أن تفرض على أعضاء الجماعة الموقف الذي تأمر به".(BURDEAU, p10 ;28)

فمن خلال التعريفات التي أوردناها للسلطة السياسية، تبين أنها تقوم على أهم العناصر والمتمثلة في: القوة فكل سلطة تتطلب لقيامها قوة تمكنها من فرض أمر والحصول على شيء وطاعة من خلال الأمر مما يتطلب أيضا وجود عنصر ثاني وهما طرفي السلطة فلا تقوم السلطة بشكل منفرد ولتحقيق الغاية من السلطة لابد من طرفين: آمر ومأمور، حاكم ومحكومين، قائد ورعية وهكذا،كما أن استمرار قيام السلطة السياسية يتطلب قبول المحكومين بها والرضا عنها وهو ما يصطلح على تسميته بالشرعية، وهي ما تضمن استمرار السلطة لأن رفضها يتطلب زوالها، ولفهم طبيعة السلطة وأبعادها الإيديولوجية ارتأينا أن نتطرق في العنصر اللاحق إلى سيكولوجية السلطة والتي تتيح لنا فهم إيديولوجيتها بشكل أدق وأشمل، فإذا كانت الإيديولوجية تعطينا فكرة عن الصورة الخارجية للسلطة السياسية فإن سيكولوجيتها تتعمق بنا في مكنوناتها الداخلية.

لقد فرق "غرامشي" في الدولة بين القوة والإيديولوجية، فالدولة لا تكتفي في قيامها على ممارسة القوة بل ترتكز كذاك على الإيديولوجية، من خلال أجهزة في الدولة، فالأيديولوجية في تشكيلة اجتماعية معينة لا تقتصر على الأفكار فحسب، ليست الأيديولوجية نظام مفاهيم إنها تتسع لتشمل كما أوضح غرامشي العادات والتقاليد، فهي نمط حياة وتتشكل في ممارسات التشكيلة الاجتماعية، ومن جهة أخرى تتشكل في سلطة الطبقات الاجتماعية ضمن سلسلة من المؤسسات والأجهزة الحكومية والسياسية.

ومن ثمة، فإن فهم طبيعة السلطة السياسية في مجتمع ما يقتضي بالضرورة فهم إيديولوجية مؤسسات الدولة في هذا المجتمع فالإيديولوجيات ليست شيء محايد في المجتمع، فالسيطرة السياسية لا يمكن أن تتم بواسطة القمع الجسدي فحسب، بل تتطلب التدخل الحاسم للإيديولوجية والتي تتخلل وتشكل أنظمة الدولة والتي تشكل في آن واحد تجسيد للسلطة السياسية وضمان مكانتها. (بولانتزانس،1979، ص ص09-11)، فليس في مقدور أي دولة أن تفرض شرعيتها من دون امتلاكها أيديولوجيا تبرر لها سلطانها في وعي الجمهور، وتقود الوعي الجمعي إلى التسليم بالحاجة الموضوعية إليها وإلى وظائفها، وبالتالي إلى ترجمة ذلك الوعي إلى ولاء، فبالرجوع إلى كل من غرامشي وألتوسير نقول إن شرعية الدولة لا تتحصل من خلال علاقات السيطرة فقط وإنما أساسا من خلال علاقات الهيمنة عن طريق

الإيديولوجية التي تميط اللثام عن الحقيقة، فليست الدولة سلطة مفروضة على المجتمع من عل، إنها الأسرة والمدرسة والجامع والأحزاب والنقابات والمنظمات الاجتماعية ...إلخ، إنها المجتمع نفسه.(بلقرزيز،2008، ص ص45-46)

فالهيمنة السياسية تتطلب تبريرا إيديولوجيا، تسعى الطبقة المهيمنة والمستغلة إلى تقديم مصالحها على أنها مصالح عامة وكونية يحتاج هذا الرهان إلى الإيديولوجية التي تضطلع بوظيفة ثلاثية الأبعاد هي: (غباش، 2015، ص:67)

– أولا: تشويه الواقع، ذلك أن الإيديولوجية هي العملية العامة التي بواسطتها تعمل التمثلات الخيالية للإنسان على تشويه حياته الواقعية وممارساته الفعلية.

– ثانيا: تبرير النظام السياسي القائم، فكل نظام سلطة يعمل على تبرير نفسه وإثبات شرعيته.

– ثالثا: تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال التنشيط المستمر للذاكرة الجماعية وتخليد الحدث المؤسس للجماعة.

1.3: سيكولوجية السلطة: إن التطرق لهذا العنصر يعني أن نفهم طبيعة السلطة التي نخضع لها ومرجعية مواقفها وبعض قراراتها، فالسلطة التي تمتلك من الوسائل والأدوات ما يمكنها من التأثير في كل السيكولوجيات الأخرى وإخضاعها والسيطرة عليها وتوجيهها وفق آليات تحتكرها السلطة ولتحقيق أهداف ومقاصد ترسمها، ومن أهم المفاهيم والتصورات التي تدور في هذا الفلك:

– أن كل سلطة تقوم على أساس نفسي وعقلي، وتمارس فعلها انطلاقا من دوافع وموجهات وتجارب اكتسبتها من خلال وعيها التاريخي لمفهوم السلطة ووعيها بالواقع وتفاعلاته، وما يمكن أن تحدثه السلطة فيه بعد أن تخضعه لإرادتها.

– إن كل سلطة تتأرجح بين ما تعلنه وما تخفيه، بين الإيديولوجية وهي الوجه المعلن للسلطة وبين السيكولوجية وهي الوجه الخفي للسلطة، والذي يخترق الإيديولوجية متى استوجب ذلك لتحقيق مزيد من أهداف السلطة.

– كل سلطة تختار الكيفية المناسبة لممارستها والدرجة التي تعمل فيها لكسب أكبر قدر من الخضوع والطاعة، كما تختار تبعا لذلك الوسائل المناسبة حسب ما يسمح به الوضع الدستوري والبناء الثقافي الاجتماعي السائد في المجتمع ومدى تقبل هذا البناء للممارسة، والكيفية أو الوسيلة التي تقررها السلطة لإدارة المجتمع وبسط نفوذها.

– السلطة إما أن تتحول إلى إدارة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدستور والقانون، فتنتمي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى أنظمة الطفرة والتحولات الفجائية لتمسي بذلك السلطة هي الكل ...الدولة، والدولة هي السلطة لا غير.

– كل سلطة ترفض المعارضة أي معارضة، وهو من طبيعتها، والمعارضة جزء من واقعة السلطة ذاتها ومن واقعة الخضوع ذاته لأن النفس ترفض الخضوع وتأبى الانقياد ما لم يصاحبها يقين نفسي أو اقتناع عقلي بشرعية السلطة، ومن ثمة شرعية الخضوع.

– تخشى السلطة الجماهير في تجمعها وتجمهرها، وتخشى الجموع كقوة كامنة خفية قد تهز السلطة في أي لحظة وتسحب البساط من تحت أقدامها.

– وكل سلطة لا تقدم الحقيقة كل الحقيقة للجماهير وهؤلاء لا يمكنهم بإمكانياتهم الاعتيادية بلوغ الحقيقة، ومن هنا تقاد الجماهير ضد مصالحها وتنشأ أزمة المشاركة السياسية وأزمة مشاركة الشعب في الحكم، أو أزمة الديمقراطية مباشرة كانت أو غير مباشرة. (القمودي، 1999 ،ص10)

من خلال هذا العرض لأهم خصائص سيكولوجية السلطة فإن العقل المفكر يقتضي من الفرد العارف الشك في كل ما يقدم من السلطة كعطاء للمجتمع بأكمله أو لشريحة منه، سواء من خلال تشريع القوانين أو غيرها من الآليات التي تستخدما السلطة في توجيه المجتمع فلابد من طرح الأسئلة لماذا؟ ولأي غاية وهدف؟ وكيف ذلك؟ وغيرها من الإستفهامات والأسئلة.

2.3 :طبيعة السلطة السياسية: إن طبيعة السلطة السياسية عموما باختلاف مكان ممارستها تقتضي كما سبق بيانه إستخدام آليات إيديولوجية متنوعة، وننتقل الآن لتخصيص دراسة طبيعة السلطة السياسية في النظام الجزائري، والتي ندرسها من جانب طرق ممارستها وكيفية انتقالها وهو ما يكشف لنا عن الطابع الاحتكاري والتسلطي المغلق للسلطة السياسية في الجزائر، فرغم المعالجة القانونية والدستورية لمسألة التداول السلمي على السلطة إلا أن واقع الحالة السياسية وفي المراحل المختلفة تشير إلى عكس ذلك، فماذا نقصد بالتداول السلمي على السلطة؟

3.3 :**التداول على السلطة:** يشير مصطلح تداول السلطة في أضيق معانيه إلى تغيير شخص الحاكم وفي أوسع معانيه إلى تغيير النخبة الحاكمة ككل، وبذلك فإن تداول السلطة يتضمن مجموعة من العناصر هي: رحيل الحاكم، فراغ السلطة، ثم التنافس لتحديد شاغل جديد لهذه السلطة. (عبد الغني ،2007، ص،ص:318،319)، والتداول السلمي على السلطة هو الانتقال السلمي والدوري للسلطة من شخص إلى آخر، بعد فترة ولاية معينة وفقا لقواعد قانونية محددة مسبقا وعن طريق انتخابات تنافسية حرة ونزيهة (السيد، ص09).

والتداول على السلطة الذي يتيح للأطراف الفاعلة في المجتمع سواء من خلال التنظيم الحزبي أو شخصيات عامة تحقيق الوصول للسلطة وممارستها خلال فترة معينة، وبالطرق القانونية يحقق ما يعرف بالشرعية، وهو مؤشر هام على طبيعة النظام الديمقراطي، ولقد أصبح التداول على السلطة مطلبا جماهيريا ملحا، بسبب الاحتكار الذي عرفته السلطة في الجزائر لفترات طويلة، سواء من خلال حكم

الحزب الواحد أو من خلال شخص رئيس الجمهورية السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، وأصبحت بذلك قاعدة الانتماء السياسي هي الانتماء إلى القوة المسيطرة والمحتكرة للقوة والسلطة، فالتداول هو الحل لأزمة الشرعية السياسية، وللوصول لهذه المرحلة الشفافة لابد من القضاء على العوامل المساعدة في احتكار السلطة وأهمها عاملين اثنين: (بلحربي، 2018، ص ص214-،218)

- ضعف المعارضة.
- هشاشة البناء المؤسساتي.

وندقق البحث في العنصر الثاني باعتبار المجالس المنتخبة من أهم المؤسسات في بناء الدولة، و كيف يكون دور المرأة المنتخبة في ظل ضعف عام للبناء المؤسساتي والذي يدعم عملية احتكار السلطة، هذه المؤسسات والتي من المفترض أن تمارس فيها العمليات السياسية والتنافس الشرعي على السلطة، وبذلك فضعف هذه المؤسسات أداة لخدمة واستمرار السلطة الحاكمة وما دور المرأة فيها إلا كشريك في عملية استمرار التسلط، بسبب العجز في أداء العمل السياسي بفاعلية والاكتفاء بتأييد أعمال الحكومة والتصفيق لها.

فتحول التشريع والقوانين إلى أداة في يد السلطة تستخدمها كيفما تشاء للتأسيس القانوني لبقائها،كما حدث في دستور 2008 في فحوى المادة: 74 منه والتي شرعت للرئاسة المفتوحة بعدد من العهدات غير المحددة مما جعل السلطة ملكية خاصة لمجموعة معينة(بلحربي، ص:219)

إن قضية مشاركة المرأة في العملية السياسية لا يمكن أن نتناولها بشكل منعزل عن كل العوامل السابقة التي ذكرناها والتي تؤثر بشكل مباشر على نوع الممارسة السياسية لكل من الرجل والمرأة، وأغلب الدراسات ترجع أسباب وعوائق مشاركة المرأة سياسيا إلى العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والذاتية، في غفلة تامة عن أكبر عائق يواجه كل من الرجل والمرأة على حد السواء في الممارسة السياسية وميدان وإطار هذه الممارسة ذاتها، وهو طبيعة النظام وشكل السلطة فيه، والتي تؤدي إلى عقم الممارسة السياسية في المجتمع ككل فكيف لنا أن نتصور أن تكريس النظام الحصصي يؤدي فعلا إلى تأنيث السلطة في المجتمع في ظل غياب التداول الفعلي والسلمي على السلطة ...! مما يجعل المرأة هنا شريك في عملية استمرار السلطة القائمة فقط ولكن في صور جديدة تتماشى ومتطلبات الحداثة.

4 .النظام الانتخابي الحصصي قولبة جديدة لدور المرأة في المجتمع: يعتبر النظام الحصصي شكلا من أشكال التدخل الإيجابي لمساعدة المرأة على التغلب على العوائق التي تحد من مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال (تافرون، لارسورد،2007، ص5) خاصة وأن عمل المرأة السياسي عرف محدودية في نسب التمثيل على مستوى المجالس الشعبي الوطني، وهو ما عكسته مختلف المحطات الانتخابية في الجزائر كما نبينه في ما يلي:

- المجلس التأسيسي سنة 1964 : احتوى على قائمة من 196 نائب من بينهم 10 نساء.
- المجلس الوطني سنة 1964 : ضم 138 نائب من بينهم امرأتين فقط.
- المجلس الشعبي الوطني لفترة 1977-1982 : ضم 273 نائب من بينهم 10 نساء.
- المجلس الشعبي الوطني لفترة 1982-1987 : ضم 285 نائب من بينهم 05 نساء فقط .
- المجلس الشعبي الوطني لفترة 1987-1992 : ممثل ب 296 نائب من بينهم 07 نساء.
- المجلس الوطني الاستشاري لفترة 1992-1994 : ضم 60 نائب من بينهم 06 نساء.
- المجلس الوطني الانتقالي لفترة 1994-1997 : ممثل ب192 نائب من بينهم 12 امرأة.
- المجلس الشعبي الوطني لفترة 1997-2002 : عدد النساء المنتخبات فيه 15 امرأة.
- المجلس الشعبي الوطني لفترة 2002-2007 : عدد النساء المنتخبات 26 امرأة من بين 389 نائب.
-المجلس الشعبي الوطني لفترة 2007- 2012 : وصل عدد النساء المنتخبات 31 امرأة من بين 389 نائب. (مسراتي، 2012، ص:193)

كما أن للنظام الانتخابي دور أساسي حيال المجتمع، هو ترسيخ التأثير الإيديولوجي والنظام الانتخابي هو وسيلة لانتقال السلطة السياسية وفق توازنات القوى داخل التكتلات السياسية في الدولة وهو بهذا يعمل كما لو كان شكلا للتنظيم السياسي، فهو يضمن تقاسما للسلطة داخل أجهزة الدولة ويعكس طبيعة إيديولوجية السلطة، ومن ثمة يمكن تلمس معالم الإيديولوجي للسلطة السياسية داخل المجتمع الجزائري من خلال تحليل النظام الانتخابي الحصصي والذي تهدف السلطة من خلاله إلى ترسيخ بعض المعالم الإيديولوجية أبرزها:

1.4 :تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة: تزامن ظهور نظام الحصص مع التطور الملموس في مفهوم المساواة والانتقال من المساواة كمبدأ إلى المساواة كهدف مما يسمح لعدد هائل من النساء من الانخراط في العمل السياسي. (مقارني،2017،ص:45)

إذ قدم هذا النظام كطريق ومسار نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الممارسة السياسية، إذ يحقق تمثيل المرأة في السلطات من خلال سن القانون الذي يحدد النسب والنصاب القانوني الواجب تمثله في مختلف الحالات والتي تضمن كلها حصص لتواجد المرأة، فتدخل الدولة هنا لفرض حصص للمرأة في العملية الانتخابية لا يقتصر على مجرد التدخل القانوني الشكلي بل تهدف إلى إحداث تغيير سريع في التركيبة الثقافية الاجتماعية السائدة، والتي لم تتعود على تواجد المرأة في المشهد السياسي وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالإيديولوجية الجديدة للدولة الجزائرية الحديثة والتي أسست لها عن طريق الممارسة الفعلية وفرضها كتوجه اجتماعي ومن ثمة تفكير.

وبذلك يصبح تدخل الدولة من خلال السلطة التشريعية لدعم المرأة إيجابيا بتخصيص حصص لها في المجالس المنتخبة أمرا مقصودا به مساعدة المجتمع لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، التي تنص عليها مختلف دساتير الدولة (أبو غزالة،2014،ص58).

والمساواة بين الرجل والمرأة في حق الترشح على نفس القدر من الأهمية فيما يتعلق بالمساواة في الانتخاب وغيرها من الحقوق والواجبات فهو يعكس جوهر العملية الديمقراطية.

ولكن الإشكال الذي يطرح هنا هو التناقض الكبير بين هذه المبادئ التي تدعو لها السلطة وتحاول التأسيس لها من خلال مختلف الآليات، والتي تبدو مبادئ ديمقراطية، وحقيقة طبيعة السلطة في المجتمع والتي تتميز بالاحتكار وبالنظام السياسي المغلق، والذي يحدث عندما يتم الوصول إلى السلطة بوسائل غير شرعية، أو حين تصل إليها بطرق شرعية ولكنها تصر على البقاء فيها بشكل غير مقبول ومرفوض شعبيا وإن اتخذت أشكالا شرعية من خلال التمديد المتكرر للعهدات الرئاسية إلى ما شاء الله. (بلقرزيز ،ص64)

وهو ما عرفته بلادنا الجزائر في مراحلها السياسية السابقة والتي أدت إلى تأزم الوضع السياسي الراهن والذي يتميز وبكل وضوح ودون تجميل للواجهة السياسية بالنظام التسلطي الأوليجارشي بامتياز، والذي يحتكر السلطة والسياسة مما يؤدي إلى إعدام السياسة في المجتمع وكبح الديناميات الديمقراطية للممارسة السياسية عموما، فكيف للمرأة باعتبارها شريحة هامة في المجتمع أن تمارس السياسة بفاعلية وتحقق تمكينها السياسي وهي جزء من كل معقد يحتضر سياسيا...؟

فأبرز معالم السلطة السياسية في المجتمع ومن خلال التحليل السابق تميزت بأنها ذات طبيعة تسلطية مؤسسة على الهيمنة والتي تستعين فيها بالإيديولوجية التي تتخلل كل مؤسسات المجتمع وتطبع السلطة في الأسرة بالذكورة كصورة مصغرة لطبيعة السلطة في الدولة، واحتكار مشين للسلطة سواء من أشخاص أو أجهزة وتنظيم شامل للدولة الذي يرفض أي تغير ويواجهه بكل الوسائل الماكرة والمخادعة للعمل على إطالة عمر النظام.

2.4 :التراتبية السلطوية في الأسرة: إن السلطة بصفة عامة هي بمثابة القوة الضاغطة التي يمتلكها الآباء والتي يمارسونها على أفراد أسرتهم،كالزوجة والأبناء ويعرفها "لوبير" بقوله: هي إمكانية وجود فرد واحد ضمن علاقة اجتماعية في وضع يستطيع فيه تنفيذ إرادته رغم المقاومة، ترتبط الأسرة الأبوية في العائلة بوظائف اجتماعية واقتصادية ولقد كانت في الماضي تتميز بإعطاء الأولوية لكل من الأب والجد والابن الأكبر فتمنح لهم سلطة مطلقة على بقية العائلة(شاوش،2012، ص169) ، يمكننا القول أن النظام الانتخابي الحصصي فرضه وتطبيقه يؤدي إلى كسر التراتبية السلطوية في الأسرة الجزائرية والتي تتميز بالطابع المحافظ الخاضع للسلطة الأبوية الذكورية، وبقيام التنشئة الأسرية على أساس الجنس

والسن والمفاضلة بين الذكر والأنثى، مما يجعل الأنثى مطيعة للرجل ومنقادة لرغباته منذ نعومة أظفارها عند والديها إلى غاية انتقالها للحياة الزوجية فتخضع لسلطة زوجها مما يرسخ الهيمنة الذكورية ويقولب أدوار المرأة داخل الأسرة والمجتمع في أشكال محددة لا يقبل الخروج عن أطرها التقليدية، ورغم الأحداث المتسارعة للتغير في القيم الاجتماعية بسبب خروج البنت للتعلم ومنه خروج المرأة للعمل والشغل إلا أن المجتمع الجزائري ما يزال مترددا في تقبل قيم الحداثة وتبنيها كما هي، مما يجعل المنظومة القيمية تعيش حالة من الأزمة التي تعكس إما الصراع بين التقليدي والحديث أو محاولات تكييف التقليدي مع المعطى الجديد والسياق المتحول (داود، 2018، ص205)

ونحكم على مجتمع ما أنه ذكوري إذا كان الذكر هو مصدر الحكم حول المفضلات والمكروهات السائدة ذات الطبيعة الظرفية المؤقتة أو الدائمة، دون مبررات من المنطق والواقع، وإصدار الأحكام هو مركز السلطة لا يتنازل عنها من يتبوؤها فهو يعمل على استمرارها مما جعل سلطة الذكر هي من مهدت للسلطات الرمزية الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية. (بوكعباش، ص، 83)

فالنظام الانتخابي الحصصي وإن دفع بالمرأة إلى معترك الحياة السياسية فإنها تعمل تحت مظلة الهيمنة الأبوية في الأسرة والهيمنة الذكورية للمجتمع والسلطة ككل ولا تبرز إرادتها وشخصيتها في العمل، مما ينعكس سلبا على فاعلية أدائها ويصبح تواجدها شكليا لا يفيد المجتمع في شيء، غير تجميل الواجهة الديمقراطية للنظام الحاكم، لأنه لا يمكن للنص القانوني أن يغير التركيبة الثقافية للمجتمع في وقت سريع كما أن التغيير في طبيعة السلطة الأسرية مترابط بشكل وثيق بالتغير في طبيعة السلطة السياسية الحاكمة في المجتمع بأسره، وهي التي لم تخرج من طابعها الاحتكاري المتسلط والذي يميز السلطة البطريركية.

إن تأثير المجتمع الدولي على توجه السياسة الداخلية للجزائر وكغيرها من دول العالم أمر لا يمكن إنكاره أو التهرب منه في ظل مبادئ وقوانين العولمة التي جعلت من البشرية وعلى اختلاف تواجدها وتوزيعها الجغرافي واختلاف أحكامها القيمية، تخضع لتنظيم محكم تحت راية الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، وأن الخروج عن هذا الركب يجعل الأنظمة "المتمردة"في حكم العدم، والأحداث السياسية في مختلف الدول العربية اليوم ومنذ وقت قريب خير شاهد على ذلك مثل ما حدث من قلب لأنظمة الحكم في كل من العراق وليبيا وسوريا وغيرها من الدول في العالم، وفي محاولة من السلطة القائمة في الجزائر مواكبة المسار العالمي والتوجه نحو التحول الديمقراطي بهدف المحافظة على تواجدها على رأس الدولة الجزائرية وإستمرارها في الحكم، تبنت النظام الانتخابي الحصصي وحققت التواجد العددي للمرأة في المشهد السياسي كشريك لكن شريك شكلي فقط لا يمكن منحه فرصة الوصول إلى التداول السلمي على السلطة أو تشكيل معارضة حقيقة تنتزع السلطة.

3.4 :تصور و واقع الممارسة السياسية عند النساء: أن محاولة فهم تصورات النساء المنتخبات للعمل السياسي هو في الحقيقة بحث في مكانة السياسة مفهوما وممارسة والذي لا يمكن حصره فقط بالفهم التقليدي المحدود بالحزب والتواصل السياسي فقط، ولكن باعتباره انخراط طوعي في بيروقراطية الدولة، والمشاركة الفعلية في خيوط اللعبة السياسية.

ومفهوم المشاركة السياسية للمرأة حديث نسبيا ومشبع بالخطابات والمضامين السياسية الضيقة التي تحاول حصر المساهمة النسوية في الشأن العام من خلال شروط الترشح والانتخاب والحقوق السياسية عموما، وتماشيا مع تيار التحديث الديمقراطي العالمي، تبنت الجزائر مفهوم التمكين السياسي للمرأة والذي يرتبط بتحقيق الذات وتعزيز القدرات على اتخاذ القرار والمشاركة والاختيار الحر وإيصال المرأة إلى موقع اتخاذ القرار في المجتمع والبرلمان، ومفهوم المشاركة السياسية يرتبط بقدرة المرأة على تحقيق التغيير والتأثير في القرارات السياسية (مقراني،2017، ص،43)

وتتشكل الشخصية السياسية للمرأة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعتبر المفسر الرئيسي لسلوك الفرد داخل محيطه الاجتماعي، وهي عملية تستمر طول العمر تتمخض في بعض نتائجها عن تشكيل وإعادة تشكيل التفاعلات الاجتماعية، ذلك أنها تتيح المجال للأفراد بأن ينموا أنفسهم وطوروا طاقاتهم ويتعلموا ويتكيفوا مع ظروف الحياة المستجدة حولهم والقيام بأدوار اجتماعية جديدة، وتتم هذه العملية من خلال مؤسسات ومصادر عديدة يتفاعل معها الفرد طيلة حياته أهمها: الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق والدين والنسق السياسي القائم بالمجتمع، والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية تساعد المرأة على التفاعل والاندماج سياسيا فتكسبها ثقافة سياسية وفق قيم واتجاهات معينة، ويتشكل بذلك وعيها السياسي متأثرا بالمصالح الإيديولوجية والتيارات الفكرية السائدة، وبسبب نوع التنشئة الذي تتلقاه الفتاة في مجتمعنا نجدها تعتقد أنها غير ملزمة ولا مضطرة للتفكير فيما هو سياسي وأن السياسة من اختصاص الرجال(رزقي، ص37)

كما أن النمط الذكوري في السياسة جعل الرجال يهيمنون إلى حد بعيد على الحياة السياسية وهم من يصوغون قواعد اللعبة السياسية، كما تقوم السياسة في الغالب على منطق المنهزم والمنتصر والمنافسة والمواجهة، بدلا من التعاون والتوافق، وهذا ما يدفع النساء في الغالب إلى رفض السياسة وهو ما ينعكس على عددهن المحدود في غمار السياسة أو يتسبب فيما يعرف بعزوف المرأة عن العمل السياسي، كما أن ما يعترض عمل النساء هو البيئة التي تهيمن فيها الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة، فمنظومة القيم التقليدية الذكورية تساند الأدوار التي تفصل بين الرجل والمرأة كما تقوم ضد ارتقاء المرأة ومشاركتها في العملية السياسية (بالينغتون وكرم، ص ص33-42)، هذا بالنسبة للتصور أما واقع الممارسة السياسية للمرأة فيمكن رصده من خلال تتبع مختلف المراحل التاريخية خاصة بعد الاستقلال، فمشاركة

المرأة الجزائرية في النظام ليست وليدة النظام الحصصي فقط بل هي قديمة منذ الاستقلال فتقلدت المرأة مناصب المسؤولية في البرلمان من أجل تجسيد مشاركتها السياسية، وكانت هذه الأخيرة ضعيفة في الفترة الممتدة من: 1962 إلى غاية سنة 2006 وذلك بسبب الظروف المختلفة التي مرت بها البلاد والتي تنوعت بين ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومنذ التحول الديمقراطي وفتح المجال للتعددية الحزبية والذي عرفته الجزائر خلال سنة 1988 دخلت النساء الجزائريات الحقل السياسي بشكل ملفت للانتباه، ولم تسجل مشاركتهن بوصفهن ناخبات بل مرشحات لعضوية المجلس الشعبي الوطني وكذلك كناخبات ومرشحات للمجالس الشعبية الولائية والبلدية ما بين سنوات: 1977-2002، إلا أن تمثيلهن بقي متدنيا نسبة إلى الرجال حيث قدر ب:34،3 % فقط، أما في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2016 وبعد انتهاج سياسة الإصلاح الانتخابي تشكلت علاقة طردية بين العدد الإجمالي للمقاعد وعدد النساء، فالزيادة في عدد المقاعد الإجمالية يتبعها زيادة في عدد الممثلات النيابيات وهو ما أحدث قفزة نوعية في الكم العددي النسوي في المجالس، والذي قفز من 26 مقعد في سنة 2000 إلى 146 مقعدا في سنة 2012 أما نتائج الانتخابات المحلية لنفس السنة فتوجت بانتخاب: 4715 امرأة على مستوى المجالس المحلية موزعة كالتالي:

- 4120 امرأة منتخبة لعضوية المجالس الشعبية البلدية منهن 06 رئيسات لمجالس شعبية بلدية.
- 595 امرأة منتخبة لعضوية المجالس الشعبية الولائية منهم 02 رئيسات لمجالس ولائية.

وبذلك خطت الجزائر خطوة جبارة في ترتيبها الدولي المتعلق بتمثيل النساء في البرلمان وذلك من المرتبة 122 إلى المرتبة 25 (بوشعالة، 2019، ص1108)

وبلغت نسبة النساء في الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2017 على مستوى البرلمان بنسبة 26،19% أي 121 نائبة من مجموع 462 نائب وعلى المستوى المحلي بنسبة 29،24% والتي عرفت انخفاض ملحوظ مقارنة بالتشريعية التي تسبقها وهذا بسبب التراجع في نسبة المشاركة العامة، الراجعة إلى أزمة الثقة بين المواطن والدولة وعدم جدوى الانتخابات لفقدانها ميزة النزاهة.

إن فرض النظام الانتخابي الحصصي والإعلان عن مبادئ الديمقراطية التشاركية، هي طريقة عمل إيديولوجية للحفاظ على السلطة من خلال مناقضة الموقف النظري المعلن للسلوك العملي المنتهج وهو فن السياسة المعاصرة تتبعه مراكز القوى للحفاظ على هيمنتها مفاد هذه الإيديولوجية: قل شيء جيد يقبله الجميع و افعل شيء آخر ينفعك (بوكعباش، ص96)، وهذا هو حال النظام الانتخابي الحصصي فتواجد المرأة لا يخرج عن التعبئة العددية دون الاهتمام بنوع الأداء أو العمل على تطويره، لأن ذلك قد يشكل خطر على استمرار السلطة السياسية المحتكرة، بالرغم من سعي برنامج الأمم المتحدة إلى محاولة ضمان التمثيل النوعي للمرأة المنتخبة من خلال وضع برامج لتكوين المرأة المنتخبة على المبادئ الأساسية

للحكم الراشد و عزيز دورها وتأثيرها في الهيئات المنتخبة، إلا أن تطبيقه واقعيا لم يتم تفعيله رغم أنه وضع هذا البرنامج من طرف الهيئة الأممية للتنمية وبالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة والعمران، مشروعا بعنوان:" دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة" وبسبب حيادها قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى القيام بالدور التسييري في عملية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء العالم (دليل تكويني، ص:10)،إلا أن ذلك لم يعرف تفعيلا على أرض الواقع ماعدا في المناسبات الوطنية والعالمية مثل اليوم العالمي للمرأة أين تقام اللقاءات والمؤتمرات الدولية بحضور الخبراء من جميع أنحاء العالم، ولكن عملية التكوين الفعال والجاد لترقية الأداء لا يمكن أن تقتصر على المناسبات والخطابات، وبحسب ما جاء في الدليل التكويني الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد نفذ هذا البرنامج التكويني خلال سنتي :2015 و 2016 ولكن على مستوى ضيق، فقد أقيمت الدورة التكوينية على المستوى المحلي في 12 ولاية فقط وبأعداد محتشمة من النساء المنتخبات وهي:

- باتنة بـ: 76 امرأة.
- بجاية بـ: 60 امرأة.
- تلمسان بـ: 68 امرأة.
- تمنراست بـ: 21 امرأة.
- الجلفة بـ: 48 امرأة.
- سكيكدة بـ: 87 امرأة.
- السعيدة بـ: 31 امرأة.
- معسكر بـ: 78 امرأة.
- برج بوعريريج بـ: 41 امرأة.
- الطارف بـ: 37 امرأة.
- ميلة بـ: 46 امرأة.
- غيليزان بـ: 50 امرأة.

حيث تضمن برنامج التكوين أهم المحاور التالية:

- طرق تسيير المصالح العمومية المحلية.
- اللامركزية.
- الديمقراطية التشاركية.
- الشراكة بين المنتخبات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

– الاتصال العمومي واتصال الأزمة.

وتم اختيار هذه المواضيع بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة والعمران، فبالنسبة للمرأة المنتخبة لاسيما النساء اللواتي انتخبن للمرة الأولى لابد من الحصول على المعرفة الأساسية حول الحكامة الحديثة التي تسمح لهن بإستيعاب عهدتهن الانتخابية بثقة ومهنية. (دليل تكويني، ص 11)

ويبدو للوهلة الأولى ومن خلال هذا البرنامج أن السلطات العمومية في الدولة قد دعمت هيئة الأمم المتحدة في برنامجها التكويني من أجل تعزيز الإنجازات التي حققت للمرأة في الانتخابات في إطار الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي خاضتها الدولة، إلا أن تضييق مجال تطبيق هذا البرنامج على عدد محدود من ولايات الوطن لم يصل حتى النصف وعدد محدود جدا من النساء المنتخبات واقتصاره على المستوى المحلي دون المجلس الوطني، يجعل من هذه الشراكة الدولية هزيلة ولم تأت أكلها كما يرجع ذلك إلى التقيد ببرنامج الأمم المتحدة، والذي يرتبط بمؤهلات خبرائهم وخبراتهم وخصوصية مجتمعاتهم والتي قد تختلف واهتمامات نسائنا المنتخبات والتي ترتبط باهتمامات المواطن بالدرجة الأولى والتي تختلف عن اهتمامات المواطن في دول أخرى وترتبط باحتياجاته الخاصة التي قد تجاوزها المواطنون في الدول الأوروبية والأمريكية بردح كبير من الزمن.

وبالرجوع إلى الدليل الدولي لتعزيز العمل البرلماني للمرأة في العالم "نساء في البرلمان، بعيد عن الأرقام" نجده قدم مجموعة من الأساليب التي تجعل من المرأة فاعلة في البرلمان وقادرة على اتخاذ زمام المبادرة في إحداث التغيير بغض النظر عن عددهن من أهمها:

– **إستراتيجية القواعد:** والتي تتكون من ثلاثة أقسام و هي: تعلم القواعد، استخدام القواعد،وتغيير القواعد، ويقصد بالقواعد الأعراف والتقاليد وتقسيم العمل داخل البرلمان وقواعد الانضباط فيه، وتنطلق هذه الإستراتيجية من ضرورة التغيير سواء كان تغيير مؤسسي أو إجرائي يتعلق بتدابير من شأنها أن تجعل المؤسسات صديقة للمرأة، أو تغيير تمثيلي يعزز وصول النساء للهيئة التشريعية أو تغيير بالتأثير من خلال تأنيث التشريعات لتناسب مطالب المرأة، كما نجد التغيير في الخطاب من خلال بذل الجهود لتغيير اللغة البرلمانية بهدف سماع وجهات نظر النساء وتغيير الخطاب السياسي ليستوعب النساء.

– **إستراتيجية تعزيز التأثير:** من خلال رفع مستوى الوعي باستخدام وسائل الإعلام للترويج لأهمية دور المرأة في العملية السياسية، كما أنه ومن خلال الشراكة مع الرجال نحصل على مساندة وتضامن من شأنه تعزيز دور المرأة، والعمل على رفع نسبة النساء المؤهلات وجذبهن للعمل السياسي (بالينغتون وكرم، ص،ص: 188،206).

خاتمة:

إن إلزامية قانون الحصص الانتخابية للمرأة لا يمكن أن يتم الحكم عليه بأحكام قيمية بعيدة عن الطرف المعني في هذه العملية بالدرجة الأولى وهي "المرأة "، من حيث مدى صلاحه وخدمته للمرأة والمجتمع في آن واحد، والمسار الإلزامي لهذا القانون يضع المرأة في إطار الوصاية الأبوية الدائمة للسلطة والتبعية المخزية التي تفرغها من إرادتها وخياراتها في الحياة، وكان الأجدر من التغني بشعارات الديمقراطية التشاركية ممارستها فعلا، وذلك بعرض هذا القانون للاستفتاء الخاص والذي يتعلق بشريحة النساء وحدهن في المجتمع ويكون صدور القانون من عدمه رهين نتيجة عملية الاستفتاء، وليس بنزعة فوقية إلزامية تجبر المرأة والمجتمع على الخوض في هذا المسار من غيره، وفي معظم السياقات الثقافية والسياسية ومع توافر قانون الحصص الانتخابية فإن حصول المرأة على المصداقية كمنتخبة مازال يشكل تحديا لحساسيتها الوراثية بخصوص التفاوض والمواجهة في الممارسة السياسية، والرهان الحقيقي على نجاح المرأة في العمل السياسي هو كفاءتها والتي تكتسبها من خلال تعزيز ثقتها في نفسها وتطوير أدائها، وأن تطوير وتعميم برامج التكوين الموجهة لتنمية أداء المرأة السياسي وإذا اقترنت بالرغبة الحقيقة في إحداث تطور في عمل المرأة ذاتها فإنه قد يحقق نتائج مرضية على المدى المحدد والتزام السلطات بالطابع الإجباري لبرامج التكوين من خلال التشريع لذلك تحت طائلة القانون والرقابة.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– أبو غزالة هيفاء.(2014)، المرأة العربية والديمقراطية، جمهورية مصر العربية، منظمة المرأة العربية، 2014.

– بلقزيز عبد الإله.(2008)، الدولة والمجتمع، جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، بيروت: مكتبة الفكر الجديد، الشبكة العربية لأبحاث والنشر،2008.

– جان وليام لابيار.(1977)، ترجمة: الياس حنا، السلطة السياسية، بيروت لبنان،دار منشورات عويدات.

– جولي بالينغتون، وعزة كرم. (د.ت)، ترجمة:علي برازي، نساء في البرلمان بعيد عن الأرقام، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

– دليل تكويني للمرأة.(د.ت)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

– السيد عبد الرحمن محمد.(د.ت) تداول السلطة داخل الأحزاب والمناصب السياسية، دون دار ومكان نشر.

– نصار نصيف.(1995)، منطق السلطة، مدخل إلى فلسفة الأمر، بيروت:دار أمواج.

– نيكوس بولنتزانس.(1979)، ترجمة:نهلة الشهال، الأيديولوجية والسلطة، بيروت:دار إبن خلدون، 1979.

– القمودي سالم .(1999)، سيكولوجية السلطة، القاهرة:مكتبة مدبولي.

– صيمود مخلوف.(2009)، طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري. جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

– تافرون ريتا، وستينا لارسورد.(2007)، ترجمة: عماد يوسف، النظم الانتخابية ونظام الكوتا "الخيارات غير المناسبة "، مركز تصميم من أجل المساواة.
– غيث عاطف.(1991)، قاموس علم الاجتماع، جمهورية مصر العربية.
– بريك شاوش دليلة.(جويلية،2012)، الأسرة، السلطة، وأثر التغيرات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، العدد 2.
– بلحربي نوال.(جوان، 2018)، إشكالية تولي السلطة في الجزائر، التوجه نحو التداول أم تكريس لآليات الاحتكار، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد10.
– بوشعالة سميرة.(2019)، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الطموح و التحدي، مجلة المعيار مجلد 23 عدد 45.
– بوكعباش عبد الحميد.(2016)، المرأة في المجتمع الذكوري، السلطة المكتسبة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد خاص.
– داود عمر.(2018)، السلطة في الأسرة الجزائرية: نحو التوافق أم التناقض البنيوي؟، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 2.
– مقراني أنور.(ديسمبر،2017)، براديغم السياسة عند النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الجزائرية، مقاربة جندرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25.
–مسراتي سليمة(2012)، المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الإعتراف القانوني ومحدودية الممارسة، مجلة المفكر،العدد 8.
– عبد الغني أحمد صفوت.(د.ت)، التعددية السياسية وتداول السلطة بين النظام السياسي الإسلامي والنظام الديمقراطي، دراسة مقارنة، القاهرة.
– رزقي نوال(2018)، المرأة والفضاء السياسي في المجتمع الجزائري، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 13.
– غباش منوبي.(2015)، المثقف في مواجهة السلطة، مجلة مقاربات فلسفية، مجلد 02، العدد04.

ثانيا – **المراجع باللغة الأجنبية:**

- BURDEAU (BURDEAU, Le pouvior politique) ,G :TI ,v2 , ,Op Cit, p10 ;28
- HAURION, A.(et D'AUTRE : droit constitutionnel et institution politique) ,op cit ; p 106

ثالثا – **المواقع الإلكترونية:**

– هايل المذابي، الاستثمار، تأنيث المستقبل، حاجة ملحة لإنقاذ العالم من الخراب، 2016،على الموقع: www .aleestethmar.net, news تاريخ التصفح: 2019/09/07.
– نظام الكوتا برامج و تطبيقات، برنامج أكاديمية المشاركة السياسية للنساء، 2013، على الموقع: http://www.nazra.org/node/218 تاريخ التصفح: 2019/09/07.